

تلعب البنوك المركزية دوراً محورياً في تنظيم السوق النقدي، حيث تعمل كجهة رقابية وضامنة لاستقرار النظام المالي، فهي المسؤولة عن مراقبة كافة التعاملات اليومية وضمان التزام البنوك والمؤسسات المالية بالقوانين والتعليمات المنظمة للسوق، بما يحمي المشاركين من المخاطر الناتجة عن الممارسات غير السليمة أو التقلبات المفاجئة في السيولة. تمثل إحدى أهم وظائف البنوك المركزية في تنفيذ السياسة النقدية من خلال السوق النقدي، وذلك عبر التحكم في كمية النقود المتاحة ومستوى أسعار الفائدة قصيرة الأجل. يمكن للبنك المركزي شراء أدوات السوق النقدي مثل أدون الحزينة من البنوك التجارية لزيادة السيولة في الاقتصاد. أو بيعها لسحب السيولة وتقليل التضخم المحتمل، مما يجعل السوق النقدي أداة فعالة لتحقيق التوازن النقدي والاستقرار المالي. تساهم البنوك المركزية أيضاً في تطوير البنية التحتية للسوق النقدي، من خلال توفير أنظمة إلكترونية للتسوية والتداول، وتحديد جداول زمنية دقيقة للمدفوعات. هذا التنظيم يضمن تنفيذ الصفقات بسرعة ودقة، ويقلل من المخاطر المرتبطة بالتأخير أو عدم قدرة الأطراف على الوفاء بالتزاماتها، ما يعزز الثقة بين جميع المشاركين في السوق. بالإضافة إلى ذلك، تقوم البنوك المركزية بتقديم الدعم الفني والاستشاري للبنوك والمؤسسات المالية، عبر نشر المعلومات حول أسعار الفائدة، والتوقعات الاقتصادية قصيرة الأجل. هذا الدور الإرشادي يساعد المؤسسات على اتخاذ قرارات مالية سليمة ويضمن استقرار السوق النقدي ويمنع حدوث تقلبات حادة تؤثر على الاقتصاد. يعتبر تدخل البنك المركزي في السوق النقدي أداة استراتيجية للتصدي للأزمات المالية، مثل نقص السيولة المفاجئ أو تقلبات أسعار الفائدة. فالبنك المركزي يستطيع التدخل سريعاً لضمان استقرار المعاملات ومنع تأثير أي خلل محتمل على الاقتصاد الكلي، ما يجعل دوره أساسياً للحفاظ على استمرارية عمل السوق النقدي وتحقيق أهداف الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي.